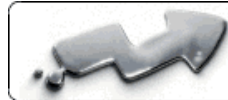


donate  
now  
www.sos.org.lb



UPWARDLY MOBILE

SAXO  
BANK

دار الحياة

GMT 12:02 | التحديث الأخير: 11:41 GMT - 2009/03/12

بحث متقدم

ابحث

Dar al hayat  
ENGLISH

PDF

الحياة

الطبعة السعودية

دار الحياة

حالة الطقس

الرياض 29° م  
شمس  
القاهرة 26° م  
شمس  
بيروت 21° م  
غائم إجمالاً

حالة الطقس في 101 مدينة

كاريكاتير



عملات

أسعار صرف العملات:

إعلان

تداول  
مباشرة من  
الرسوم  
البيانية



FXCM

WWW.FXCMTRABIC.COM

التداول بالعملات يشمل  
خطورة عالية للخسائر



رأي وأفكار

## حدثان عالميان فرضا وظيفة «الدولة» من جديد!

محمد جابر الأنصاري الحياة - 09/03/12

تفرج العالم على تفكك «دولة الصومال» فحصد القراصنة! وربما أدى ظهور هؤلاء في سواحل الصومال (البالغ طولها ما يقارب أربعة آلاف كيلومتر) وخليج عدن الاستراتيجي، إلى محاولة بعض القوى الدولية الاستفادة من هذه الظاهرة، لاكتساب مواقع قدم لها في تلك البقعة الاستراتيجية الحساسة بحجة إرسال قطع بحرية لمقاومة القرصنة وحماية الملاحة الدولية، إلا أن السبب الأساسي في تقديرنا لظهور القراصنة وممارساتهم (وأغلبهم كانوا من رجال البحرية في الدولة المتهاوية) هو تهاوي هذه الدولة!

فمن بقيت دولة راسخة ومسؤولة في الصومال لما أمكن للقراصنة أن ينطلقوا من أراضيها وسواحلها. ولم يحدث ذلك على أي حال أيام وجود «الدولة»، ولا يمكن أن يحدث مثل ذلك في أي «دولة» أخرى تتمتع بمقومات الدولة وقدراتها.

لقد تفرج العالم بأسره (وفي المقدمة قواه الدولية المؤثرة، والدول الإقليمية المعنية في البحر الأحمر) على تفكك دولة الصومال وانحلالها، وانسحب الولايات المتحدة من الصومال سريعاً أمام أول تحد لوجودها، كما أخفق التدخل الأثيوبي العسكري المباشر كما يتضح اليوم من قرار الانسحاب الذي تحاول أديس أبابا موازنته بالقول إنها لن تترك فراغاً في الصومال بعد التحضير لبدائل سلطة محلية قادرة على الفعل، أو هكذا يفترض. وثمة توجه في مجلس الأمن لإرسال قوة دولية جديدة إلى الصومال ولكن التطورات تفيد بمبادرة قوى محلية مضادة لملء ذلك «الفراغ» وما صحبه من فوضى.

ومن تاريخ تجربة الدولة في الصومال، منذ تأسيسها، يتضح أن التدخل العسكري المباشر لأي قوة أجنبية محكوم بالفشل، كما يتضح من التدخل الأميركي، وبعده الأثيوبي، بينما نجحت كل من مصر الناصرية وروسيا السوفياتية في بداية الاستقلال وتأسيس الدولة مطلع الستينات في إيقاف هذه «الدولة» على قدميها بوسائل أخرى هي اليوم في متناول الباحثين.

وعلى أن نستغرب من ظاهرة اللامبالاة وانعدام روح المسؤولية التي أخذت تسود العالم. فقد رأينا كيف أخذ العالم المتحضر «بتفريج» على ما هو أقطع في غزة، بينما الأطفال والنساء يتحولون إلى أشلاء أمام آلة الحرب الإسرائيلية، من دون أن يحرك العالم ساكناً رغم قرار مجلس الأمن بوقف العدوان على غزة.

أسهم تطوران مهمان أخيراً في إعادة الاعتبار إلى الفكرة القائلة بضرورة استمرار الدولة، وبحاجة المجتمعات الإنسانية إلى وظائفها، بعد أن توهم البعض أن زمن العولمة يقتضي تجاوز الدولة وتفكيكها وإلغاء مؤسساتها.

أما التطور الأشمل فهو الأزمة المالية العالمية التي لولا مسارعة «الدول» إلى إنقاذ البنوك والشركات والمؤسسات المقلسة من خسائرها لفقد المواطنون ودائعهم ومدخراتهم وأصبح الإفلاس ظاهرة عامة تأكل الأخضر واليابس. وثمة مطالبات بـ «تأميم» البنوك بالكامل لحمايتها! ومن درس «الكساد العظيم» في 1929 فإن دولا عدة تدخلت في الاقتصاد لإنقاذه وقد أثبت «منتدى التنافسية» العالمي الذي انعقد في السعودية أخيراً أنه لا مفر من وظيفة الدولة ودورها في ترشيد الاقتصاد ورعاية العدالة الاجتماعية.

أما التطور العياني الثاني فهو انهيار الدولة في الصومال، وانفلات القراصنة للسيطرة على سواحلها واختراق خليج عدن - مدخل البحر الأحمر الممتد إلى قناة السويس - في ظاهرة بحرية حققت أعلام العدميين والفوضويين الذين أردوا العودة بالبشرية إلى عصور الغاب قبل ارتقاء التطور البشري إلى إقامة دولة القانون.

إن مشكلة كون القراصنة فقراء ومعدمين لا يمكن حلها بتقديم «الفدية» إليهم بعد كل اختطاف، فهذه الأموال تذهب سدى لتلبية شهوات ومغامرات الخاطفين، وعلى دولتهم - أي دولة - أن تحل مشكلة فقرائها بتحقيق العدل الاجتماعي لهم، فهذا ما ناضلت من أجله البشرية منذ أن اكتشفت مؤسسة «الدولة».

أياً كان الأمر، فقد فرضت «الحالة الصومالية» نفسها على المجتمع الدولي بـ «فضل» القراصنة! ولكن لا بد من التوقف أمام دعوات صومالية مسؤولة بشأن ضرورة إعادة وجود الدولة وسلطتها المركزية، لا الهروب من الصومال بعد حل مشكلة القرصنة على سواحلها. فثمة مشكلة أخطر في الصومال وهي تنامي الفصائل المتطرفة المسلحة التي يمكن أن تظهر في أيامنا لدى انهيار أي دولة. وذلك ما يجب متابعته لدى المهتمين بمستقبل «الدولة العراقية»، على سبيل المثال لا

الصفحة الرئيسية

شؤون عربية

شؤون دولية

اقتصاد وأعمال

رأي وأفكار

أفكار

مفالات

خاص

بريد القراء

ثقافة

ناس وناس

مجتمع

علوم وتكنولوجيا

رياضة

سيارات

ملاحق أسبوعية

شباب

أفاق

صحافة العالم

أسرة

سينما

تراث

تيارات

إعلان

الحصر، وحيث تكبر العصبية والقبليات، كما في العراق والصومال وأفغانستان، فمسألة ترسيخ كيان الدولة ليست بالأمر السهل، كما نبّه ابن خلدون، أو كما قال القدماء في الاختيار بين سلطة قائمة أو فوضى عارمة: سلطان غشوم ولا فتنة تدوم!.

\* \* \*

وما يهمنا من مقارنة موضوع القرصنة ليس هذه الظاهرة في حد ذاتها، فهي عرض من أعراض حالة أخطر، ألا وهي غياب الدولة وتفككها. لقد نشأ «فكر» بموازاة ظاهرة العولمة وكذلك الراديكالية الفوضوية المناقضة لها والتي تستغل «ميرراتها» الفكرية لإلغاء الدولة ثم تهاجمها في قضايا أخرى، نشأ عن ذلك توجه فكري همّه تجاوز وجود «الدولة» ومؤسساتها، وهو توجه قاتل عربياً، بحكم أن العرب تأرجحوا، تاريخياً، بين حالة الدولة واللا دولة. وهذا ما يفسر في تقديرنا القصور العربي السياسي السائد بحكم أن الدولة «هي مدرسة السياسة» كما بينا في مؤلفات عدة، ومن الأهمية بمكان نمو الدولة ونضجها في الفضاء العربي شريطة أن تدخل «إصلاحات كثيرة على مؤسساتها وتكييف أدائها لمتطلبات التنمية الشاملة» - سعيد الصديقي (هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟) في كتاب «العولمة والنظام الدولي الجديد»، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004)، ص 131. ويضيف مستشهداً بمقالة توفيق إبراهيم في فصلية «عالم الفكر» الكويتية، كانون الأول (ديسمبر) 1999: فحن في حاجة إلى: «دولة قوية وليس تسلطية، دولة مؤسسات وليس دولة أشخاص، دولة قانون وشفافية...». أو كما يقول باحث آخر هو نادر كاظم: «الدولة مكون مركزي ولا غنى عنه في الليبرالية والتعددية الثقافية... فالدولة هي من يقع على عاتقها القيام بواجب المعاملة والاحترام المتساويين... وفي المقابل يعترف المواطنون بمشروعية حكم الدولة...» صحيفة «الوسط» 20 كانون الثاني (يناير) 2009، ص 19.

ويؤكد الصديقي في موضع آخر من بحثه: «إن أهمية السلطات العمومية في تنمية البلدان الفقيرة هي أمر غير قابل للمساومة والنقاش... ويأتي على رأس الأهداف إقامة إطار مؤسسات ملائم وسليم للرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وللأمن الداخلي وحمايته، وعليها أن تملك موارد مالية وآليات تسيير... والتي ستسمح لها بإصلاح عجز الأسواق. يجب عليها أن تتكفل بميادين التعليم والصحة، ودعم المقاولات الصناعية، وتشجيع إصلاحات زراعية. ستحدث كارثة محققة إن انسحبت الدولة من الاضطلاع بمسؤولياتها»، ويضيف استناداً إلى هانس بيتر مارتين وهارو لد شومان في كتابهما الصادر عن عالم المعرفة الكويتي، ترجمة عباس علي: «الدولة وحكومتها تظلل المؤسسة الوحيدة التي يستطيع المواطنون والناخبون مطالبتها بالسهرة على العدالة والنهوض بالمسؤولية وتحقيق التحولات المطلوبة» الصديقي، المصدر السابق، ص 132.

وبناءً على دراسات أكاديمية معتمدة فقد: «أيدت (الدولة) دائماً مرونة مدهشة وقدرة كبيرة على التكيف مع التحولات التي تطرأ عليها. وفي جميع الاحتمالات فإن الدولة الوطنية ستقاوم عولمة الاقتصاد والثورة الاعلامية المصاحبة لها، إذا أحدثت تغييرات كبيرة على نفسها... وعليه فإن الفكرة المهمة ليست هي استبدال الدولة الوطنية بل تكييفها حتى تكون أكثر استجابة لاحتياجات الإنسان في ظل الظروف الدولية الجديدة...» - الصديقي، المصدر السابق، ص 132.

هكذا تبقى الدولة - بعد إصلاحها - الخيار الأسلم للإنسان المعاصر بين تجمعات «فوق - وطنية» كالمنظمات الدولية، وتكوينات «تحت - وطنية» كالطائفة والعشيرة والمحلة. وهذه التكوينات الأخيرة تمثل اليوم التحدي الأخطر لتماسك المجتمعات العربية، واستقرارها وأمنها.

\* كاتب من البحرين

اصطغ هنا لحساب عمري

dbFX.com

تداول فردي  
تداول بثقة

شغف الإنجاز

Deutsche Bank



✉ للتعليق على هذا المقال

🖨 لطباعة هذا المقال

إعلانات

BuyLebanese.com  
من لبنان إلى العالم

Buy Lebanese  
from Lebanon to the World since 2000

Ad by  
e-comlebanon

اتصل بنا | عن الموقع

© 2007 Media Communications Group مجموعة الاتصالات الاعلامية

▲ أعلى الصفحة

